العرب
الثلاثاء 2019/08/13
السنة 42 العدد 11435

بعد أحداث عدن...

خيرالله خيرالله
إعلامي لبناني

ليست الأحداث الأخيرة التي شهدتها عدن سوى إشارة أخرى إلى مدى خطورة الوضع اليمني ككلّ من جهة، وإلى وجود حلقات عدّة مفقودة تعيق أي معالجة لهذا الوضع بعدما تشظّى البلد فعلا من جهة أخرى.

هناك قبل كلّ شيء سيطرة حوثية، أي إيرانية، على الشمال في غياب أي قوّة عسكرية فعّالة قادرة على جعل "أنصارالله" يتراجعون ويقبلون الدخول في تسوية حقيقية. لا يبدو أن الحوثيين على استعداد لأيّ تسوية حقيقية من أيّ نوع كان، حتّى لو كانت هذه التسوية تؤمّن لهم مشاركة في حكومة جديدة تتشكل على مستوى اليمن كلّه.

على الرغم من ظهور انشقاقات في صفوف الحوثيين، كان آخر دليل عليها مقتل إبراهيم الحوثي (أخ غير شقيق لعبدالملك الحوثي) في صنعاء، ليس ما يشير إلى أن سيطرة "أنصارالله" ضعفت، لا في صعدة ولا في العاصمة ولا في الحديدة حيث لمبعوث الأمين العام للأمم المتحدة البريطاني مارتن غريفيث حسابات خاصة به. قد تكون هذه الحسابات مرتبطة بأهداف بريطانية في ما يخص الميناء اليمني الأكبر على البحر الأحمر، وهو ميناء يمتلك أهمّية إستراتيجية كبيرة. قد يكون هذا الاهتمام البريطاني بالحديدة وراء إصرار غريفيث على إضفاء شرعية على الحوثيين.

يرفض غريفيث إدراك، أو ربّما يدرك جيّدا، أن الحوثيين لا يفهمون إلا لغة القوّة. إلى إشعار آخر، لا توجد قوّة على استعداد لمواجهتهم وإلحاق هزيمة بهم على الأرض. كان هناك احتمال حصول تقدّم لقوات "الشرعية" في اتجاه الحديدة في آيار – مايو من العام 2018، لكنّ ضغوطا مارستها الولايات المتحدة والأمم المتحدة حالت دون تحقيق اختراق على الأرض، اختراق يجعل الحوثيين يستعيدون رشدهم ويأخذون حجمهم الطبيعي في المعادلة اليمنية.

من الصعب الحديث عن وجود رغبة صادقة في مواجهة الخطر الحوثي على الأرض في غياب "شرعية" لديها بدورها حسابات خاصة بها، مثلها مثل مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة. خذلت "الشرعية" اليمنيين في غير مناسبة. تبيّن من خلال كلّ ما قامت به أنّها في خدمة الحوثيين. والكلام هنا عن جناحيْ "الشرعية". جناح الرئيس المؤقت عبدربّه منصور هادي الذي لا يزال في موقعه منذ العام 2012 وجناح الإخوان المسلمين الذي يمثله نائب الرئيس اللواء علي محسن صالح الأحمر وقادة حزب الإصلاح.

إذا أخذنا في الاعتبار ما قام به جناح الإخوان المسلمين في "الشرعية"، نجد أنّ خدماته لا تختلف كثيرا عن تلك التي أداها عبدربّه منصور هادي للحوثيين. كان الإخوان وراء التخلّص من علي عبدالله صالح في شباط – فبراير 2011، وصولا إلى محاولة اغتياله عبر أدواتهم في الثالث من حزيران – يونيو من تلك السنة في مسجد النهدين الواقع داخل حرم دار الرئاسة في صنعاء. اعتقد الإخوان المسلمون أنّهم يستطيعون خلافة علي عبدالله صالح. لم يدركوا أن نقل المعركة معه إلى داخل صنعاء كان إشارة انطلاق الغزوة الحوثية للعاصمة اليمنية، وهي غزوة توجت باستيلائهم عليها في الحادي والعشرين من أيلول – سبتمبر 2014... بمباركة من عبدربّه منصور هادي.

إنّ مثل هذه المباركة كانت واقعا لا يمكن الهرب منه. فقبل أن يصل "أنصارالله" إلى داخل صنعاء، اجتاحوا محافظة عمران وتخلّصوا من كلّ ما كانت تمثله عائلة الشيخ الراحل عبدالله بن حسين الأحمر، زعيم قبيلة حاشد النافذة التي كانت تتمتع في الماضي بنوع من التماسك. رفض عبدربّه كل النصائح التي قدمها له علي عبدالله صالح من أجل التصدي للحوثيين في عمران، خصوصا بعد اجتياحهم مقر اللواء 310 المحسوب على الإخوان المسلمين. بين الذين زاروا الرئيس الانتقالي وقتذاك وفد رباعي ضم عارف الزوكا ويحيى الراعي وسلطان البركاني وياسر العوضي. نقل الوفد رسالة من علي عبدالله صالح تدعوه إلى التصدّي عسكريا للحوثي في عمران. كان جواب عبدربّه أنّه لا يريد خوض حروب علي عبدالله صالح مع الحوثيين. آخرون من قيادات حزب المؤتمر الشعبي حملوا الرسالة ذاتها إلى الرئيس الانتقالي. بين هؤلاء وزير الخارجية السابق أبوبكر القربي.

في كلّ مرّة كان على الإخوان أو الرئيس الانتقالي مواجهة الحوثيين، حصل تراجع. هذا يعود إلى أن للطرفين أجندة خاصة بهما تقوم على استمرار الوضع القائم. لم يستغل الإخوان المشاركون في حكومة عبدربّه منصور أي فرصة سنحت لهم. من الواضح أن هناك حلفا مقدّسا بينهم وبين الحوثيين. في أساس هذا الحلف الرغبة في استمرار الجمود السياسي والعسكري في آن. لم يحصل أي تحرّك في اتجاه صنعاء عندما أخلى "أنصارالله" الجبهة في أثناء المواجهة بينهم وبين علي عبدالله صالح في تشرين الثاني – نوفمبر وكانون الأوّل- ديسمبر من العام 2017. لم يحصل أي اختراق من أي نوع في تعز... وبقي الجمود مسيطرا على جبهة الحديدة.

كان طبيعيا أن ينفجر الوضع في عدن حيث المجلس الانتقالي المطالب باستقلال الجنوب. لم يعد طبيعيا تقصير "الشرعية" بجناحها الإخواني والآخر الذي يمثله عبدربّه في حقّ عدن. هناك غياب تام لـ"الشرعية" عن المدينة وهناك فوق ذلك سوء فهم، حتى لا نقول جهلا، لدور عدن في منظومة الأمن الممتدة من بحر العرب إلى البحر الأحمر.

أيقظت تصرّفات "الشرعية" بجناحيها كلّ الشياطين القديمة في العاصمة الاقتصادية لليمن التي كان مفترضا أن يقيم فيها الرئيس الانتقالي ونائبه علي محسن صالح، هذا إذا كانا يرغبان فعلا في مواجهة الحوثيين. أيقظت عمليا كل الحساسيات تجاه محافظة أبين التي هي مسقط رأس الرئيس الانتقالي، واستفاقت ذكريات "أحداث 13 يناير 1986" التي تواجه فيها اليمنيون الجنوبيون من منطلق عشائري ومناطقي. أدت تلك الأحداث إلى خروج علي ناصر محمد، الذي ينتمي إلى أبين أيضا والذي كان عبدربّه منصور مجرّد ضابط في صفوف القوات الموالية له، من السلطة.

هناك عودة في عدن إلى التوازنات التي سادت بعد "أحداث 13 يناير 1986"، خصوصا بعد خسارة "الشرعية" المواجهة العسكرية أمام المجلس الانتقالي. هذا يعني عمليا أنّ هناك تغييرا بدأ يظهر على صعيد المعطيات القائمة. الأكيد أن المجلس الانتقالي لا يمتلك جوابا عن كيفية توظيف انتصاره سياسيا.

لكنّ الأكيد أيضا أن ما حدث يفرض إعادة تشكيل لـ"الشرعية". وهذا يفرض الاعتراف بالمجلس الانتقالي لاعبا سياسيا وعسكريا في الوقت ذاته، كما يفرض البحث جدّيا في كيفية مواجهة الحوثيين مستقبلا في الشمال عن طريق الاستعانة بحزب المؤتمر الشعبي العام (حزب علي عبدالله صالح) الذي هو بصدد إعادة النظر في أوضاعه.

أقلّ ما يمكن قوله إنّ هناك معطيات جديدة في اليمن تفرض طريقة نظر مختلفة إلى بلد تزداد أزمته تعقيدا يوما بعد يوم، خصوصا في ظلّ "شرعية" مفلسة إلى أبعد حدود...

> كان طبيعيا أن ينفجر الوضع في عدن حيث المجلس الانتقالي المطالب باستقلال الجنوب. لم يعد طبيعيا تقصير «الشرعية» بجناحها الإخواني والآخر الذي يمثله عبدربّه منصور هادي في حقّ عدن

المجلس الانتقالي لم يهبط بمظلة على عدن

هيثم الزبيدي
كاتب عراقي

عدن إلى أين؟ السؤال يطرح نفسه بعد استيلاء القوات التابعة للمجلس الانتقالي على المدينة ومعظم النقاط المهمّة فيها بعد فشل "الشرعية" في تأمين الحماية المناسبة لها. "الشرعية" التي كان مفترضا أن تكون حاضرة في العاصمة المؤقتة لليمن سجلت غيابها عنها بشكل فاضح وشرعت أبواب المدينة أمام عودة الحوثيين إليها بتواطؤ مع "القاعدة" والإخوان المسلمين، الذين يطمحون إلى استمرار الوضع القائم إلى ما لا نهاية، بل إلى اليوم الذي يعقدون فيه صفقة مع الحوثيين برعاية إيرانية.

من هذا المنطلق، يعتبر تحرّك المجلس الانتقالي في عدن دفاعا عن "الشرعية" وما بقي منها، وتحركا من أجل منع عودة الحوثيين إلى عاصمة الجنوب اليمني بعد إخراجهم منها في العام 2015.

ليس سرّا من أخرج الحوثيين من عدن بعدما كانوا في كلّ مكان فيها، مباشرة بعد سيطرتهم على صنعاء في الحادي والعشرين من سبتمبر 2014 وتوقيعهم اتفاق السلم والشراكة مع عبدربه منصور هادي، وممثل الأمين العام للأمم المتحدة وقتذاك، جمال بنعمر.

إذا كانت أحداث السنوات العشر الأخيرة في اليمن دلّت على شيء، فإنها تدل على حجم التواطؤ بين الحوثيين من جهة، والإخوان المسلمين –الذين يمثلهم حزب الإصلاح– من جهة أخرى. لا يمكن في أي وقت تجاهل السعي الدؤوب للرئيس الانتقالي عبدربه منصور هادي إلى عقد صفقة مع الحوثيين. لم يفقد الأمل بالوصول إلى مثل هذه الصفقة إلا بعد أن وضعه الحوثيون في الإقامة الجبرية إثر توقيعه اتفاقا معهم كان يأمل بأن يؤدي إلى مشاركة في السلطة على كل المستويات.

من لديه أيّ شكّ في ذلك، يستطيع العودة إلى الظروف التي رافقت وضع الحوثيين يدهم على العاصمة اليمنية التي رفض عبدربه منصور هادي الدفاع عنها بحجة أن هذه معركة علي عبدالله صالح وليست معركته. لم يتصدَّ للحوثيين في محافظة عمران التي هي المدخل إلى صنعاء. على العكس من ذلك، بارك سقوط معسكر اللواء 310 الذي كان بإمرة العميد حميد القشيبي والذي كان محسوبا على نائب الرئيس الحالي الفريق علي محسن صالح الأحمر، أي على الإخوان المسلمين الذين كانوا السبب الأساسي وراء توسّع الحوثيين إلى خارج صعدة بعد إسقاطهم لنظام علي عبدالله صالح. كانوا يريدون وراثته في العام 2011 تحت شعارات "الربيع العربي".

لم يحتجْ الإخوان في أيّ يوم إلى التحالف علنا مع الحوثيين. كانت هناك مواجهات علنية بين الجانبين. لكنّ كلّ ما فعله الإخوان صبّ في نهاية المطاف في مصلحة الحوثيين حلفاء إيران وأداتها علنا، والمرتبطين بعلاقات سرّية مع قطر منذ كانت تتوسط في النزاع بينهم وبين علي عبدالله صالح خلال الحروب الست بين الجانبين، بين 2004 و2010. في الواقع، توقفت هذه الوساطة عام 2007 وانحاز القطريون نهائيا إلى الحوثيين بعدما خذلهم علي عبدالله صالح آخر العام 2008 وامتنع عن حضور القمة العربية التي انعقدت في الدوحة والتي دعا إليها الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، الأمير في تلك الأيّام. لكنّ العلاقة الحوثية – القطرية تعمّقت، كذلك تعمّقت العلاقة بين إخوان اليمن وقطر في الوقت ذاته نكاية بعلي عبدالله صالح، الذي اعتبر حمد بن خليفة أنّه طعنه في ظهره.

كشفت الأحداث المؤسفة التي وقعت في عدن حيث ظهر تقصير "الشرعية" أن ليس في استطاعة المجلس الانتقالي الذي لديه قوات خاصة به الاعتماد على أحد من أجل حماية المدينة، خصوصا أن التفجيرات الأخيرة التي قُتل فيها قائد عسكري كبير منهم أظهرت ثلاثة أمور؛ الأول التنسيق بين الحوثيين و"القاعدة"، والثاني انتظار الإخوان المسلمين اللحظة المناسبة للانقضاض على عدن، والثالث ضعف "الشرعية" الممثلة بقوات تابعة لعبدربه منصور ونجله ناصر. لم تكن هذه القوات سوى ميليشيات جاءت إلى عدن من أبين التي لديها تاريخ طويل من الصراعات والعداء (أبرزها أحداث 1986) مع أهالي العاصمة والمناطق المحيطة بها، خصوصا مع العسكريين الذين ينتمون إلى محافظة لحج ومديرياتها، أو مع الضالع.

فوق ذلك كلّه، لم يكن المجلس الانتقالي يثق في أيّ وقت في رئيس انتقالي يتزعم نجله ناصر ميليشيا مناطقية موجودة في عدن، فيما نجله الآخر جلال، منصرف إلى التجارة وارتكاب ما كان يرتكبه ضباط علي عبدالله صالح الذين استباحوا الجنوب اليمني، بما في ذلك عدن بعد انتصارهم في حرب الانفصال صيف العام 1994.

> تقديم الجنوبيين الذين يقودون المجلس الانتقالي وكأنهم مغامرون هبطوا بباراشوت على القضية اليمنية أو الصراعات المحيطة بها لا يتسق مع واقع الحال. هؤلاء ليسوا دعاة انفصال لغاية الانفصال، بل ردّ على منظومة سياسية مهلهلة

كان تحرّك المجلس الانتقالي ضروريا لإثبات أن هناك من يريد، بالفعل، المحافظة على عدن وتفادي عودة الحوثيين إليها مع وعي عميق لحقيقة أن عبدربه منصور مهتمّ بالتجارة أكثر من أيّ شيء آخر في ظل وجود رجل أعمال اسمه أحمد العيسي (من شبوة) جعله خاتما في يده، فيما كلّ هم الإخوان المسلمين، إرضاء قطر وتركيا واقتسام النفوذ مع الحوثيين، بكلّ ما يمثلونه، في مختلف أنحاء اليمن.

إن تقديم الجنوبيين الذين يقودون المجلس الانتقالي وكأنهم مغامرون هبطوا بباراشوت على القضية اليمنية أو الصراعات المحيطة بها لا يتسق مع واقع الحال. هؤلاء ليسوا دعاة انفصال لغاية الانفصال، بل ردّ على منظومة سياسية مهلهلة تريد أن تفرض نمطا من الإسلام السياسي اسمه الإصلاح، وترفض اسميا نمطا ثانيا من الإسلام السياسي اسمه الحوثي. في كل هذه التركيبة على أهل جنوب اليمن أن يحتملوا وأن يتأملوا بصمت تحت مسميات الوطنية. هل من الوطنية أن يمعن الإصلاح في ظلم الناس في جزء أساسي من اليمن، وأن يعيد تكرار تجربة ما بعد عام 1994؟

بالتأكيد أن جنوب اليمن حالة مختلفة عن "أرض الصومال" ولا يمكن لأحد إجراء المقارنة معها إلا إذا كان قاصدا الدفاع عن "وطنية" الإصلاح والحوثي معا. والحديث عن تطورات جنوب اليمن على أنها مشروع انفصالي ساذج وغريزي وغير وطني، يهمل عناصر حيوية في الأمن الإقليمي في ذلك الجزء الحيوي من العالم. انظروا من يحرك الإصلاح ضد التحالف لمعرفة من عيّنه على هذا الجزء المهم من المنظومة العربية.

نحتاج إلى إعادة تقييم للأولويات وننظر ما هي العناصر التي تساهم في تعزيز أمن المنطقة وتحديد دقيق لمن كان مسؤولا بالدرجة الأولى عن الحال الذي وصل إليه اليمن.